إلياس خوري منذ 2011

معن البياري

تعدّدت وجوه إلياس خوري، ففي الأدب، ظلّ روائياً وناقداً وأكاديمياً (يحمل الدكتوراة) ومدرّساً جامعياً (في الولايات المتحدة ودول أوروبية)، فإلى نصوصه الروائية المعلومة، نشط ناقداً، وله أكثر من كتاب عن نصوص شعرية وسردية، سيّما في الثمانينات، قبل أن ينعطف إلى التخفّف من صفته هذه، ويُؤثر حضوراً ثقافياً أوسع، ينطلق من وجوب أن يُشهر الكاتب موافقه في الشأن العام، الوطني العربي العام، والمحلي اللبناني، وكذا في مستجدّات العالم ومتغيّراته. وفي غير الأدب، كان من المع الذين اشتغلوا في الصحافة الثقافية العربية، ولا يزال جيلٌ من القرّاء اللبنانيين (والمشارقة إلى حد ما) يقيم على حنين (مسوّغ) إلى تلك المرحلة التي أشرف في غضونها إلياس خوري على الملحق الثقافي في صحيفة النهار، ذات الأنفاس الليبرالية، وقبله على القسم الثقافي في شقيقتها صحيفة السفير، ذات الأنفاس العروبية. وإلى الأمرّين، واظب صاحبُنا على كتابة مقالاتٍ في الصحافة، بمثابرةٍ تبعث على الإعجاب، ومن ذلك حضوره منذ التسعينات كاتب عمود أسبوعي في الزميلة «القدس العربي»، قرأنا أخيراً أنه حرص على أن لا يغيب عنه في شهور مرضه الأخيرة، فكان يُملي المقالة على ابنته لكتابته، عدا عن مساهماته في منابر أخرى، سيّما افتتاحياته في فصلية مجلة الدراسات الفلسطينية التي ترأس تحريرها. وليس من جديدٍ في قول من يقول إن كل هذه الخبرة الطويلة في متابعة الجديد، ثقافياً وفكرياً، وبالتالي سياسياً، والتعليق عليه بالرأي ووجهة النظر والتعليق والتعقيب، سلّحت الروائي (والقاص) بذخيرة غير هينة الأثر في بناء اجتهاداته، معطوفاً عليها خبرته الخاصة، الميدانية والحياتية، وصلاته بالناس، وتقصّي الحكايات والمرويات العابرة للطبقات والطوائف والجنسيات، ولا يُنسى هنا أنه ترأس إدارة مسرح بيروت.

وإذا شئنا تصنيفاً لصاحب «الوجوه البيضاء»، لا نُخطئ في القول إنه كان في ضفّة اليسار الديمقراطي الوَسَطي إذا صحّ التقدير، غير أن الأهم هنا أنه زاوج بين ما كانت ملحوظةً فيه من راديكاليةٍ في غير شأنٍ وما كان يتبدّى عليها من ليبراليةٍ ظاهرةٍ في شؤون الحرّيات الفردية والعامّة. ومع التذكير بما حَلّ عليه صاحب هذه الكلمات، أن واحداً من أهم مقاييس النظر إلى المثقفين العرب مواقفهم بعد هبّات الربيع العربي في 2011 وانتفاضاته التي طالبت بالتحرّر من الاستبداد والفساد، وما صاروا عليه بشأن الثورات المضادّة، الانقلابية وغيرها، وليس بالضرورة ما كانوا عليه في ماضي لهم، مع كل التقدير لتجاربهم، ولنضالات بعضهم، سيّما المخضرمين منهم، ولكي لا تنصرف هذه المقالة عن عنوانها أعلاه، فإن إلياس خوري اتّسق مع نفسه تماماً، عندما ناصر بشدة الثورات العربية، في مصر وتونس واليمن وسورية وليبيا، وعموم الانتفاضات، في بلده لبنان، ثم في العراق والجزائر. ولم يأخُذ نفسَه إلى ذلك الهوى إياه، منازعة الإسلاميين، والإخوان في صدارتهم، فيناصر الانقلابيين ضدّهم، ويصطف مع الذين ناهضوهم بالدعاوى إياها. لقد ظلت قيم الحرية ومناواة الاستبداد عنوانا رئيسا في كل مواقف أعلنها إلياس خوري بعد العام 2011، ومن دون مداهنة مع أحد أو حزب أو تيّار، فلا يمكن أن تعني مناهضة الإرهاب وقوى التشدّد والتطرف وجبهات القتل الأعمى في سورية وقوفاً مع نظام الأسد، ولا يمكن لها أن تأخذ المثقف الديمقراطي إلى التموضع مع بشّار الأسد ونظامه، بزعم الحفاظ على الدولة السورية وعلمانيّتها، فالمذكورات لم يكونا في أي يوم علمانيّين، ولم ينتهك المتأمرون هذه الدولة بقدر ما استباحتها قوى النظام وطيرانه ومليشياته. وبشأن مصر، كان إلياس خوري، للحق، ضد سلب إرادة المصريين، وضد جولات القمع التي طاولت آلافاً من الناشطين والمثقفين والميدانيين، وجهر بموقفٍ متقدّم في الشأن المصري العام، في أجواء نظام ما بعد انقلاب 2013. وعلى هذا الخط، حافظ كاتب «الذاكرة المفقودة» على مساره مثقفاً شديد الانحياز إلى المقاومة الفلسطينية، بأي تلاوين لها، ومسكوناً بالهمّ الفلسطيني المديد، وهو الذي انخرط منذ شبابه الأول في مؤسّسات العمل الفلسطيني، المسلح والثقافي والإعلامي وغيره. وحافظ على مساره مثقّفاً مستقلاً، عندما بقي بعد 2011 كما كان قبله، على غير ما فعله ياسرون عرب غير قليلين، آثروا مداهنة أنظمة البساطير والتسلط.

عن انتخابات 2025 في العراق

احمد سعداوي

بودّ ومحبّة، وضمن حدود المعرفة النسبية التي أنظر من خلالها إلى الأشياء، أقول إنّ الأحزاب والتيّارات السياسية الشبابية الجديدة، أو التي من المؤمّل تشكيلها في العراق، تشريني كانت أو مدنية وعلمانية، وغيرها، عليها أن تعي مجموعةً من الحقائق. أولاها، أنّ عملها سينصبُّ (أو هكذا يُفترَض) على تلك الكتلة الانتخابية الهائلة التي قاطعت الدورات الانتخابية الماضية، بسبب يأسها من التغيير، وسجّلت في انتخابات 2021 أعلى نسبة مقاطعة من بين كلّ الانتخابات البرلمانية منذ 2003. إنّ التيّارات السياسية الموجودة والفاعلة لديها ما يشبه الجمهور الثابت، كوْنَه من خلال علاقة ولاء، عقائدي أو سياسي، أو من خلال استثمار أموال الفساد في شراء الذمم، وتكوين طبقة زبائنية مُقيَّدة بهذه الأحزاب والتيّارات، وبالتالي هي تعرف حدود جمهورها، ومن غير المتوقّع أنّ هذا الجمهور سيزداد فجأة، بل إنّ المرجّح هو أنّه في تناقص، وخاصّة حين يجد بديلاً مناسباً يُؤشر على اسمه في ورقة الاقتراع السرّي، من دون رقابة الحزب السابق الذي كان يدعمه.

ثاني تلك الحقائق، أنّ الأحزاب الموجودة والفاعلة تعي إمكانية وجود منافس، وأن شعبيتها يمكن أن تتناقص، لهذا هي عملت وتعمل بجهد وصبر على تكوين البديل المنسلخ منها والتابع لها بالخفاء. هناك اليوم العديد من التيّارات التي تدّعي المدنية والعلمانية، إلّا أنّها متّصلة بأحزاب معروفة في الساحة. من الضروري أن تفرز الأحزاب المدنية والعلمانية الشبابية نفسها من هؤلاء، وألّا تشترك معها في الشعارات الضبابية الفضفاضة، وإنّما يكون لديها برامج واضحة، وتكون منافسة للتيّارات الدينية الأصولية في ساحة العمل السياسي.

ثالثها، إنّ نسبةً كبيرةً من المقاطعين يكرهون أحزاب الإسلام السياسي، ويعتبرونها فاسدةً، بل مجرمة، ووجودها أشبه بالأمر الواقع، الذي نتعايش معه اضطراراً لا قبولاً. لذا ليس من المعقول أن تأتي أحزاب ناشئة جديدة ذات توجّهات وطنية وتعلن الولاء للمؤسّسات الدينية. يجب أن يكون الفرز واضحاً، وأن تكون الأحزاب الجديدة وطنيةً بالكامل، ولا تعترف بالمُحدِّد الطائفي ولا الديني، وتحترم المرجعية الدينية كلّها في البلد، لكنّها لا تخضع لإملاءاتها، وإنّما لمصالح المواطنين العراقيين بمختلف خلفياتهم. رابعها، استفادت الأحزاب الحالية، في الفترة ما بعد 2003، من قوّة الإعلام التقليدي في الترويج لنفسها، وذهب الناس إلى تأييدها، ليس لأنّ لديها برامجَ مقنعةً، وإنّما لأنّ المشهد كان طافياً، وكان الناخب يتلقى الشعارات الفضفاضة ويتقبّلها، غير أنّ طاقة هذه الشعارات انتهت مع انتخابات 2010، وذهب غالبية الناخبين ليصوّتوا لقائمة علمانية ذات خليط شيعي وسنّي، هي القائمة العراقية. كانت تلك الانتخابات إعلاناً عن غالبية الجمهور العام من نفض اليد من الإسلام السياسي وشعاراته الفارغة، إلّا أنّه جرى الالتفاف على إرادة الناخبين لاعادة تدوير شخصيات النظام الطائفي نفسها، ثمّ جاءت حرب تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لتلقي وقوداً جديداً على الانحيازات الطائفية. النصيحة هنا للأحزاب الناشئة أنّه من الضروري العمل مع القواعد الشعبية منذ الآن لإقناعها بالبديل، لا الاتكاء على الإعلام التقليدي أو إعلام مواقع التواصل الاجتماعي، وإقناع الناس بنزاهة ونظافة يد المُرشّحين الجدد، وأنّهم غير منحازين لأيّ لمصالح الدول العليا.

وفي الجهة المقابلة، من الضروري أن يعي الناخب المتذمّر والمأيوس من التغيير أنّه لا يوجد غير هذا السبيل، ولن يأتي التغيير بضربة واحدة، وإنّما ضمن مسار مُرهِق، وقد يكون طويلاً. وسيصعد مُرشّحون إلى برلمان 2025، وسيجلسون بجوار نوّاب إسلاميين، وقد يكون بعضهم من التيّارات المُتطرّفة. العمل الجدّي يبدأ من الآن، والأحزاب المتنفّذة ستكون سعيدةً بضعف المشاركة الانتخابية، فهذا يجعل جمهورها فقط، هو من يُحدّد شكل البرلمان القادم، والحكومة المنبثقة عنه.

تونس تراجع نفسها ومصر لم تتجاوز مرحلة التوجّع

يهي الدين حسن

تتوالى المُؤشّرات أخيراً على أنّ النُّخَب جسامة. الطرفان الإسلامي والعلماني يتحمّلان مسؤوليةً مشتركةً أيضاً عن إهدار ثماني سنوات ثمينة من دون إبلاء الحدّ الأدنى من الاهتمام لجوهر المشكلة الاقتصادية في تونس، أي سبل تعزيز إنتاجية البلاد، التي من دونها كان من المستحيل أن يتدهور مستوى معيشة التونسيين، وأن تزداد نقمتهم على الثورة وكفرهم بالديمقراطية. وهذا كان جسر سعيّد الذهبي الثاني للمزاج الشعبي.

ليس هناك مُؤشّرات جادّة بعد على مراجعة النُّخَب السياسية (علمانية أو إسلامية) لنمط التنمية الاقتصادية الفاشل بعد الثورة، ولكن هناك مُؤشّرات واضحة على مراجعة جارية (غير مكتملة) لصدع العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين. يتجلى ذلك في توقّف المشاحنات السياسية العلنية بينهما، والعودة إلى إصدار بيانات تحمل توقيعات أسماء بارزة تنتمي للطرفين. من المنطقي أن يُؤدّي هذا التطوّر إلى جعل سعيّد يستشيط غضباً في بيانه الانتخابي الأوّل للشعب التونسي (15 سبتمبر/ أيلول الجاري)، إذ قال: «إنّ من المفارقات أنّ الذين كانوا يتبادلون التهم اجتمعوا في المظاهرات نفسها ويلقون نفس الخطاب، ويلتقي الذين كان يدعون إلى تطبيق الشريعة مع الذين يدعون إلى المثلية الجنسية».

هناك أيضاً مُؤشّرات على انفتاح مُحتمَل للنُّخَب الإسلامية والعلمانية على احتمال تولي أحد رجال الدولة المهنيين (من عهد الديكتاتور السابق زين العابدين بن علي) لرئاسة الدولة، إذا فاز في الانتخابات الرئاسية. ونعني بذلك حالة رضوخ الهيئة العُليا المستقلّة للانتخابات لحكم المحكمة الإدارية بإعادة الوزير السابق المنذر الزنّادي لقائمة المُترشّحين، بعدما استبعدته أيضاً أنّ المنابر والرموز السياسية والمدنية التونسية، التي سبق أن انزلقت (دفاعاً عمّا اعتبرته شأناً تونسياً داخلياً) إلى إدانة بيانات أوروبية وأميركية انتقدت الممارسات القمعية للرئيس سعيّد، قد توقّفت عن مثل هذه الإدانات، رغم عدم توقّف الاتحاد الأوروبي والإدارة الأميركية عن انتقاد ممارسات سعيّد القمعية.

ربّما لولا هذه المراجعات، بين النُّخَب العلمانية والإسلامية، لما كان ممكناً خروج مظاهرة 13 سبتمبر الجاري، التي طالبت للمرّة الأولى برحيل الديكتاتور، بعد ثلاث سنوات من انقلابه على الدستور، وباتي ذلك مدعوماً من أجهزة الأمن والمؤسّسة العسكرية، التي أغلقت بدّاباتها برلماناً لم يكن قد جرى حلّه، وفي مواجهة نواب الشعب المُنتخَبين. غير أنّ مزيداً من التأمل قد يشير إلى احتمال أنّ تلك المراجعة لا تقتصر على نُخَب المعارضة والمجتمع المدني، بل قد تمتدّ لتشمل بعض الأطراف، التي لولا دعمها لانقلاب سعيّد لما كان له أن يستمرّ ويتوحّش على النحو الذي عرفناه خلال سنوات ثلاث. فللمرّة الأولى منذ سنوات لم تغلق قوات الأمن مداخل العاصمة التونسية أمام القادمين من خارجها للمشاركة في مظاهرة 13 سبتمبر، ولم إلى أنّ بيئة الإسلام السياسي قد تفكّكت بما يُعزّز فرضية استحالة عودة الإسلام السياسي إلى الحياة قبل عقود.

لكنّ التجربة العملية، وهي الانتخابات الأردنية، أثبتت عكس ذلك تماماً. صحيح أنّ الإسلاميين لم يكتسحوا البرلمان الأردني، بل فازوا بربع مقاعده، وأنّ من المبكّر توقّع إمكانية تشكيل ائتلاف واسع يُمكّنهم من التأثير في سياسات الأردن، بالنظر إلى وجود تيّارات وتوجّهات عدّة لا تتّفق معهم، لكنّهم أثبتوا أنّهم حيثية لا يمكن تجاهلها، وطرف فاعل في التأثير على اتجاهات الرأي العام، صحيح أنّهم لم يتعرّضوا في الأردن لعملية اجتثاث كما حصل في بلدان عربية عديدة، لكنّهم كانوا مُستهدَفين من الحملة الإعلامية الرهيبة، على المستويين الإقليمي والدولي، ضدّ الجماعات الإسلامية. وأثبتت التجربة العملية، أيضاً، فرضية جديرة بالاهتمام، أنّه كلّما كان هناك مناخ ديمقراطي وعدم تدخّل من الدولة كانت هناك فرصة للإسلام السياسي للفوز في الانتخابات، ربّما لأنهم الجهة الأكثر تنظيماً ومعرفةً بمخاطبة الناس، وربّما لتهافت خطاب القوى الحزبية التقليدية في المنطقة، بل تخاذلها ووقوفها مع الأنظمة المُستبدّة في انتهازية سياسية مكشوفة، هدفها إزاحة منافسة الإسلاميين لهم، ما جعلهم، في المحصلة، قوىً غير مرئية إلا عندما توظّفهم الأنظمة الحاكمة في بروباغاندا تشويه الإسلاميين.

وثمّة مفتاح تفسيري مهمّ لفهم عودة الإسلاميين، إذ بالإضافة إلى تهافت القوى المنافسة، فإنّها تعود في أسبابها إلى تعرّض المشروع العربي لحربٍ

> كلّما كان هناك مناخ ديمقراطي كانت فرصة للإسلام السياسي للفوز في الانتخابات

هل تعكس الانتخابات الأردنية المزاج العربي في المشرق؟

غازي دحمان

فاز إسلاميو الأردن بأكبر كتلة في مجلس النواب الأردني، وسط منافسة انتخابية ساخنة بين تيّارات متعدّدة الانتماءات، ولكنّها بشهادة لجان حقوقية دولية تميّزت بالشفافية والنزاهة.

ولعلّ السؤال الأكثر أهمّية، الذي طرحته نتيجة الانتخابات: كيف استطاع الإسلام السياسي الحصول على هذه النتيجة بعد عقد من التشويه وحروب التجريف التي تعرّض لها في البيئة العربية، وطاولت رموزه وهياكله ومعتقداته في مدار عقد، ومنذ انطلاق ما تسمّى «الثورات المضادّة» ردّاً على «الربيع العربي»؟ ... انطلقت بالتوازي حملة منسّقة إقليمياً ودولياً لمحاربة الإسلام السياسي في المنطقة العربية، صُرفت فيها مبالغ مالية هائلة، وخُصّصت عشرات من المنابر الإعلامية ومراكز الدراسات، بالتزامن مع حرب ميدانية شعواء ضدّ ما له علاقة بالإسلام السياسي، وهو ما يمكن تسميتها فعلاً «العشرية السوداء» للإسلام السياسي. نتيجة ذلك، بدا ترويج مزاعم أنّها حقائق راسخة، أنّ الإسلام السياسي انتهى في العالم العربي، وقد تحتاج عودته إلى قرن بعد أن كشفت الأحداث ضيق أفاقه وافتقاره إلى مشروع سياسي، وعدم قدرته على الحكم، بل ذهب بعضهم إلى القول بتراجع الدين في الشارع العربي إلى حدّ بعيد، بالاستناد إلى مظاهر عابرة وغير حقيقية، كأن يُقال مثلاً إنّ زواج المساكنة بدأ ينتشر بكثرة في دمشق، أو عودة السفور إلى تونس فيما يشبه الردّة عن مرحلة حكم الإسلاميين، ليخلص أصحاب هذه القراءات المُتسرّعة إلى أنّ بيئة الإسلام السياسي قد تفكّكت بما يُعزّز فرضية استحالة عودة الإسلام السياسي إلى الحياة قبل عقود.

لكنّ التجربة العملية، وهي الانتخابات الأردنية، أثبتت عكس ذلك تماماً. صحيح أنّ الإسلاميين لم يكتسحوا البرلمان الأردني، بل فازوا بربع مقاعده، وأنّ من المبكّر توقّع إمكانية تشكيل ائتلاف واسع يُمكّنهم من التأثير في سياسات الأردن، بالنظر إلى وجود تيّارات وتوجّهات عدّة لا تتّفق معهم، لكنّهم أثبتوا أنّهم حيثية لا يمكن تجاهلها، وطرف فاعل في التأثير على اتجاهات الرأي العام، صحيح أنّهم لم يتعرّضوا في الأردن لعملية اجتثاث كما حصل في بلدان عربية عديدة، لكنّهم كانوا مُستهدَفين من الحملة الإعلامية الرهيبة، على المستويين الإقليمي والدولي، ضدّ الجماعات الإسلامية. وأثبتت التجربة العملية، أيضاً، فرضية جديرة بالاهتمام، أنّه كلّما كان هناك مناخ ديمقراطي وعدم تدخّل من الدولة كانت هناك فرصة للإسلام السياسي للفوز في الانتخابات، ربّما لأنهم الجهة الأكثر تنظيماً ومعرفةً بمخاطبة الناس، وربّما لتهافت خطاب القوى الحزبية التقليدية في المنطقة، بل تخاذلها ووقوفها مع الأنظمة المُستبدّة في انتهازية سياسية مكشوفة، هدفها إزاحة منافسة الإسلاميين لهم، ما جعلهم، في المحصلة، قوىً غير مرئية إلا عندما توظّفهم الأنظمة الحاكمة في بروباغاندا تشويه الإسلاميين.

وثمّة مفتاح تفسيري مهمّ لفهم عودة الإسلاميين، إذ بالإضافة إلى تهافت القوى المنافسة، فإنّها تعود في أسبابها إلى تعرّض المشروع العربي لحربٍ

> كلّما كان هناك مناخ ديمقراطي كانت فرصة للإسلام السياسي للفوز في الانتخابات

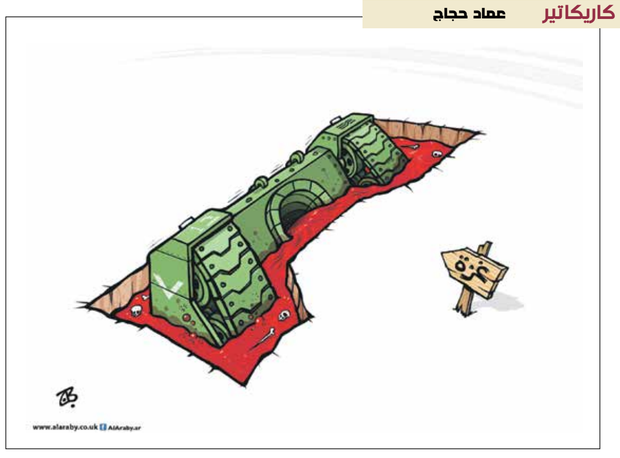

الإدارة الأميركية المُقبلة والتحدّيات الكُبرى

عبد الباسط سيدا

بغضّ النظر عن نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية التي باتت على الأبواب، ستواجه الإدارة المقبلة جملة تحدّيات على المستويين الداخلي والخارجي. على الصعيد الداخلي، يعاني المجتمع الأميركي من انقسامات حادّة تستدعي المعالجة لتجاوز الاستقطابات التي تشكّلت بفعل الخطابات الشعبوية التي اعتمدها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب وسيلةً لحصد مزيد من التأييد بين صفوف أصحاب التوجّهات العنصرية، والشرائح المحدودة الثقافة والدخل من الأميركيين البيض، الذين يشعرون بالتهميش والظلم نتيجة تزايد أعداد المهاجرين، وهيمنتهم على سوق العمل، واستحواذهم على الفرص، وتسبّبهم في انتشار الجريمة، وتهريبهم من الضرائب... إلى ما هنالك من تفسيرات غير واقعية، يجد فيها ترامب مادّةً حيوية يعتقد أنّها ستمكّنه من خلال إثارتها وتكرارها وكأنّها حقائق مُسلَّم بها، من دون أيّ سند يحتجّ أو إحصائي موضوعي، من كسب تأييد أوساط شعبية واسعة تستسيغ عملية تحميل الغرباء مسؤولية معاناة أبناء الوطن، الذي يحتاج إلى استرجاع عظمته.

ولا يخفى في هذا السياق أنّ هذا التوجّه الترامبي الشعبوي، الذي اتّخذ من المهاجرين القادمين من أميركا اللاتينية ومن الآسيويين والأفارقة والمسلمين أكباش فداءٍ على مذابح الإخفاقات وتصفية الحسابات مع الخصوم السياسيين، قد تحوّل قوّة دافعة للجهات الشعبوية التي يُشجّعها الخطاب اليميني المُتطرّف في الدول الأوروبية، الشرقية منها والغربية، بل امتدّ هذا التأثير إلى خارج القارّة الأوروبية، ليكون وسيلةً مبتذلة لكسب الأصوات عبر التناغم مع العواطف العنصرية. وليس سرّاً أنّ هذه من أفات كبرى تعاني منها الأنظمة الديمقراطية بصورة عامة في العالم، ولا سيّما الهرمة منها، التي تحتاج إلى التجديد بترسيخ أسس التربية الديمقراطية في المنزل، ونشر الثقافة الديمقراطية الجادّة عبر المدرسة ووسائل الإعلام، ووضع حدّ للهجمات الإعلامية التي تستهدف الأفراد والجماعات من المكوّنات المجتمعية والثقافية الأقلّ عدداً، قياساً إلى المكوّنات التي تمثّل الغالبية العددية لا السياسية، التي تعتبر ركيزة النظام الديمقراطي. هذا في حين أنّ الركون إلى الغالبية العددية يفتح الطريق أمام التوجّهات الشمولية الاستبدادية المختلفة، لا سيّما القومية والدينية منها. أمّا التحدّيات الخارجية التي تواجه الولايات المتّحدة، فهي كثيرة تتمثّل بصورة خاصة في الدول الاستبدادية، التي تحرّك إلى دور القوّة العظمى، أو تعمل من أجل بلوغ مستوى القوّة العظمى، ويُشار هنا على وجه التحديد إلى كلّ من روسيا والصين.

فروسيا ما زالت تحلم بالماضي القريب الذهبي أيّام الاتحاد السوفييتي، يوم كان الحزب الشيوعي يتفاخر بأنّ عدد أعضائه نحو 20 مليوناً، وكان يتحكّم في الأحزاب الشيوعية والعمّالية في المعسكر الاشتراكي، وفي قسم كبير من الدول النامية في آسيا وأميركا اللاتينية وأفريقيا، التي كانت تقتدي بالاتحاد السوفييتي، وتعتبر موسكو القبلة الأممية، وفجأة سقطت القلعة الحمراء ليكتشف اليمينيون خواءها وهلاميتها. تباهى الاتحاد السوفييتي يوماً بأنّه سيحكم العالم، وبأنّ الرأسمالية هي في نهاية المطاف ستزول نتيجة تناقضاتها الداخلية، خاصة التناقض الأساس بين أسلوب العمل الجماعي والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ولكنّ ما حدث أنّ النظام الاشتراكي سقط نتيجة تراكمات الفساد والاستبداد، في حين أثبت النظام الرأسمالي قدرته على تجديد ذاته بفعل جملة عوامل، من أهمّها الحرّيات التي كانت تشجّع روحية الإبداع لدى المواطنين.

اليوم، وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على سقوط الاتحاد السوفييتي، نلاحظ أن روسيا رغم مواردها الضخمة وأراضيها الواسعة، ما زالت تعاني تخلّفاً مذهلاً في ميدان التكنولوجيا، واستنزافاً متوحّشاً للموارد من مجموعة من المسؤولين، ومن مافيات المستفيدين. هذا إلى جانب قمع أصوات المعارضين، واغتصاب أشرس الطرائق لإسكاتهم، أو إخراجهم من دائرة التأثير في الفضاء العام، أو تغييبهم بصورة نهائية. وجاءت الحرب على أوكرانيا لتكشف النقاب عن مزيد من المثالب. أراد فلاديمير بوتين أن يستعيد عظمة الاتحاد السوفييتي أو عظمة القيصرية، لتكون روسيا مُجدّداً قوّة عظمى ندّاً لأميركا، وللدول الغربية مجتمعة، لكنّ ما حصل معه في أوكرانيا أثبت أن قدرات روسيا لا تتجاوز قدرات دولة إقليمية متوسّطة الإمكانات، وهي اليوم في حاجة إلى التكنولوجيا العسكرية والأسلحة من كوريا الشمالية، ومن إيران.

وتبقى الصين القوّة الأكثر أهمية، التي تتحسّب الولايات المتّحدة لصعودها ولتقدّمها في سائر المجالات بألف حساب وحساب.

وقد كانت الخطوة الصينية الخاصّة بإصدار البيان السعودي الإيراني من بكين، بالإضافة إلى التوسّط بين الفرقاء الفلسطينيين، وغيرها من الخطوات، من الأمور اللافتة التي تعكس وجود رغبة صينية في توسيع دائرة النفوذ، وتمتين العلاقات مع الأسواق الواعدة، والدول التي تمتلك موارد معدنية وثروات هائلة على صعيد النفط والغاز تحتاجها الصناعة الصينية. وضمن هذا الإطار، يُلاحظ حرص الصين على تحديث ترسانتها العسكرية، وزيادة حجمها، إلى جانب نشاطاتها في مجال الفضاء عبر الأقمار الصناعية ومركبات الاستكشاف.

من جهة أخرى، تشكو الصين باستمرار من تحرّكات أميركا المريبة بالنسبة إليها في جوارها، بالتعاون مع حليفتي واشنطن في المنطقة، مثل كوريا الجنوبية، والفيليبين، وأستراليا، واليابان. هذا، بينما تحاول الهند، رغم خلافاتها العميقة مع الصين، الحفاظ على استقلاليتها، والابتعاد قدر الإمكان عن الاصطفافات الإقليمية والدولية، وذلك ربّما استعداداً لدور ريادي يتناسب مع حجم الهند وخططها المستقبلية الطموحة.

إلى جانب هذه التحدّيات التي ستواجهها الإدارة الأميركية المقبلة، هناك تحدّيات أخرى كبيرة تخصّ المناخ والصحّة والفقر وغيرها من التحدّيات بنتائجها الكارثية. والسؤال المحوري، بخصوص التحدّيات المشار إليها في قسم منها، هو هل تستطيع الخطابات الشعبوية مقاربة هذه المسائل الجادّة المعقّدة، ووضع الحلول المستدامة لها؟ أم أنّ الموضوع برمّته يحتاج إلى مراجعة شاملة في ضوء التطوّرات والمتغيّرات التي كانت على المستوى العالمي في آخر ثلاثة عقود؟ أم لم تعد الحلول الترقيعية قادرة على معالجة قضايا استراتيجية تستوجب حلولاً استراتيجية، تتعاون مختلف الدول في ما بينها من أجل الوصول إلى حلول مناسبة بشأنها؟

ذلك كلّه يتطلّب تحديث المؤسّسات الأممية، لا سيّما الأمم المتّحدة، بغية إفساح المجال أمام المشاركة العادلة لممثلي جميع القارّات والتجمّعات الإقليمية والدول في اتخاذ وتنفيذ القرارات بشأن الصراعات والأزمات المفتوحة، والمشكلات المزمنة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر النزاع العربي الإسرائيلي، والأزمات السورية واليمنية والليبية والسودانية واللبنانية، وغيرها الكثير من الأزمات والنزاعات في أفريقيا وأميركا اللاتينية. والأمر اللافت هنا أنّ القاسم المشترك بين هذه الأزمات والنزاعات كلّها يتجسّد في أنّها عميقة مُؤثّرة، تهدّد الدول والمجتمعات على المستويين البنيوي والوجودي.

> تبقى الصين القوّة الأكثر أهمية التي تتحسّب الولايات المتّحدة لصعودها ولتقدّمها في سائر المجالات بألف حساب وحساب

(رئيس سابق للمجلس الوطني السوري)

نبوءة ترامب لا فُضّ فوه

عيسى الشعيبي

في معرض هجومه الكاسح على منافسته في الانتخابات الرئاسية الوشيكة، وفي غمرة تزلّفه الشديد لأصوات الناخبين الأميركيين اليهود، قال دونالد ترامب، لا فُضّ فوه، في المناظرة التلفزيونية أمام عشرات الملايين، إنّه إذا انتُخبت كامالا هاريس لمنصب الرئيس، ستختفي إسرائيل من الوجود خلال عامَين في الأكثر، الأمر الذي بدت معه هذه النبوءة بمثابة نذير شؤم إضافي، رفع درجة القلق الوجودي، المستشري أساساً في أوصال مجتمع انفجرت تناقضاته كلّها دفعة واحدة، وتعمّقت لديه حدّة أسئلة المصير المتعلّقة بمستقبل المشروع الصهيوني، على خلفية الفشل الاستراتيجي المُتفاقم منذ نحو عام. ليس ترامب عرّافاً، ولا هو قارئة فنجان. وبالتالي، كان من الممكن للمستخفّين به أن يمرّوا على قوله هذا مرور الكرام، لولا أنّ الرجل البرتقالي كان رئيساً أميركياً سابقاً منح دولة الاحتلال في عهده أكثر ممّا كانت تحلم به، ولولا أيضاً أنّه صاحب صفقة القرن المشؤومة، ومُروِّجُ يحتلّ في هذه الآونة صدارة الأخبار داخل أميركا وفي العالم كلّه، الأمر الذي يجعل من كلّ كلمة ينطق بها موضع اهتمام لدى مُؤيّديه ومُعارضيه على حدّ سواء، وهو ما أدّى إلى اتّساع دويّ هذه النبوءة في أسماع المُخاطبين بها في داخل الدولة العبرية، وخارجها. كان السجال الداخلي قد احتدم قبل السابع من أكتوبر (2023)، الفاصل بين زمنَين، وظهر التطيّر إزاء مستقبل الدولة العبرية على السنة قادة إسرائيليين سابقين، وكتّاب وجنرالات مُتقاعدين، تحدّثوا عن خراب الهيكل الثالث، واستذكر بعضهم لعنة الثمانين من العمر في التجارب التاريخية الفاشلة لبني إسرائيل، وشكّك كثيرون منهم في قدرة دولتهم على البقاء إلى أجل طويل، ثمّ جاء «طوفان الأقصى» ليرفع درجة حرارة الأسئلة الساخنة أصلاً، وليطرح المزيد منها على نحو أشدّ حدّة من قبل، سيّما بعد صعود الصهيونية الدينية ومحاولة الانقلاب القضائي. في ظلّ هذه الأجواء المفعمة بالتحدّيات والخيارات المستحيلة، فضلاً عن الانقسامات والانسدادات، أتت نبوءة ترامب هذه مثل شرارة وقعت في حقل أعشاب جافّة، فاشتعلت حريقاً كبيراً في الوعي الإسرائيلي، حيث موضع المعركة الأساسية في هذه الحرب، التي تواصل دفع دولة الاحتلال نحو شفير هاوية تراها كلّ عين بصيرة، وتتحدّث عنها الصحافة العبرية والمُفكّرون وكلّ صاحب عقل سوي ورؤية بعيدة، إلّا بعض المجانين، الذين استولوا على المصحة العقلية قبل عامَين، وراحوا يجرّون خلفهم الدولة والمجتمع والجيش والاقتصاد إلى مصير مجهول.

حين يهجس ترامب على هواه، البتّ الفضائي المباشر بزوال إسرائيل خلال عامَين، فإنّه يقول ثلاثة أشياء مهمّة، أولها إنّ دولة الاحتلال لا يمكن لها الدفاع وحدها عن نفسها بنفسها، وإنّ بقاءها متعلّق بعاملٍ خارجي متغيّر بالضرورة الموضوعية، وليس بمحض قواها ومقوّماتها الذاتية. وثانيها أنّ هذه الدولة المجنونة تحوّلت من ذخر تاريخي للغرب وأداة ضاربة بيده، إلى عبء استراتيجي وأخلاقي واقتصادي. وثالثها إنّ إسرائيل هي الدولة الوحيدة في هذا العالم المُهدّدة بالزوال عن الخريطة عند أوّل هزيمة، جرّاء ضعف تكوين مُركّباتها وهشاشة مُقوّماتها التأسيسية من المساحة والسكّان إلى البيئة المُعادية. في الذاكرة الغضّة تتجلّى حقيقة أنّ أميركا ومعظم الدول الأوروبية، قامت خلال تسعة أشهر، ولثلاث مرّات متعاقبة، بإرسال ترساناتها الحربية، بما في ذلك حاملات الطائرات، إلى بحار الشرق الأوسط ورماله، لحماية ربيبتها المُدلّلة من خطر انهيارها، ومن ثمّ زوالها من جغرافيا هذه المنطقة، الأولى كانت غداة واقعة «طوفان الأقصى»، وكانت الثانية عشية الضربة الانتقامية الإيرانية في إبريل/ نيسان الماضي، أما الثالثة فقد انطلقت بحاملتَي طائرات وبقوّة جوّية هائلة، وذلك لتهدئة روع قوم قُلّ حديدهم، وتمزّقت روحهم صبيحة «7 أكتوبر»، بكلام آخر، سدّد ترامب، من دون أن يدري، طعنةً نجلاء إلى من رأوا فيه مُخلّصاً، أو لأخاً أكبرَ يُعطيهم أكثر ممّا يطلبون. طعنة وقعت في حيّز الوعي، حيث رحى المعركة الكُبرى الطويلة، بقوله إنّ مصيرهم النهائي ليس بين أيديهم، وإنّ وجودهم مُعلّق على إرادة غيرهم، بمن في ذلك الأميركيون، الذين بدأت الأجيال الشابة منهم، سيّما طلاب الجامعات وأساتذتها وقادة الرأي العام والمجتمع المدني، من خارج الكونغرس، يديرون ظهورهم إلى الدولة المتوحّشة، يومَين إلى مستقبلها المُظلم، ويرفعون الشعار الذي غاب حتّى عن العالم العربي، ونعني به شعار «فلسطين حرّة من البحر إلى النهر».

«يا اللي بلادك بعيدة»

محمد طلبة رضوان

«واحد اتنين سَرجي مَرجي/ إنت حكيم ولّا تمرجي؟/ أنا حكيم الصحية/ العيان أديله حقنة/ والمسكين أديله لقمة/ بدي أزورك يا نبي، ياللي بلادك بعيدة...». هذه الأبيات جزء من إحدى أشهر الأغنيات الفلكلورية المصرية، تفرّق بين الحكيم (الطبيب)، الذي درس الطبّ في الجامعة، و«التمرجي» (المرمّض)، الذي لم يدرس الطبّ، وربّما لم يدرس التمريض، إنّما هو «صنايعي» يعمل بالخبرة، وهو مجتمعياً أقلّ رتبةً من الطبيب. تحتفي الأغنية بالحكيم، وتنسب إليه مداواة المرضى، والعطف على المساكين، ما يعني جريان الخير على يديه، سواء في مهنته أو في حياته، ومن هنا أشواقه للنبي صلى الله عليه وسلم، فهذه صورة النبي في المخيال الشعبي، بشير الخير، وباب الشفاء، ولقمة الفقير، والرحمة للعالمين، فما الذي يحول دون الزيارة ويجعلها أمنية؟ ... إنه بُعد بلاد النبي (يا اللي بلادك بعيدة). لا يبدو المعنى هنا ابن زماننا، فلا طائرة ولا باخرة ولا وسائل مواصلات حديثة إنّما «المحمل» أو قوافل الحج على الجمال وغيرها، والذي ظلّ هكذا في مصر إلى نهايات القرن التاسع عشر. تغيّرت الدنيا، وتقد

نزع إنسانية اللاجئين

سمير الزبن

تختم حنّة أرندت مقالها «نحن اللاجئون»، الذي كتبته في أتون الحرب العالمية الثانية، بالقول: «إنّ اللاجئين، وهم مطرودون من بلد إلى آخر، إنّما يمثّلون طليعة شعوبهم، إذا ما احتفظوا بهويتهم». منذ كتبت أرندت كلماتها، لم يتغيّر شيء في عالم اللاجئين، فقد كان المطلوب منهم أن يخرجوا من جلودهم ويغيّروا هُويَّاتهم، وأن يعلنوا حبَّهم البلاد الجديدة وانتماءهم لها حال وصولهم. وهذا ما زال مطلوباً منهم اليوم أيضاً، حتّى عندما يفعلون ذلك، تبقى الشكوك في نياتهم وانتماءاتهم السابقة الموضوعة تحت رقابة البلد الجديد.

توصيف اللاجئين طليعةً لشعوبهم، حسب أرندت، مشروط بأن يحافظوا على هُويَّاتهم، وتحقيق هذا الشرط بالغ الصعوبة، لأنّ البلدان المضيفة تطلب من كلّ لاجئ جديد أن يترك هُويَّته قبل أن يجتاز الحدود. وأن يندمج في البلد، ولا يكفي أن يعمل ويعيل نفسه ويُعلِن ولاءه وانتماءه، بل عليه أن يُغيّر هُويَّته، لأنّ الوطنيات في زمن الحرب العالمية الثانية، كما هي اليوم، لا تعترف بالآخر، سوى بوصفه خطراً على الهُويَّة الوطنية، في عالم لم يعد أحد يستطيع أن يدّعي فيه أنّه الصانع لهُويَّته وثقافته الوطنية. كما على القادمين الجدد أنّ يغيروا دمهم، ولا يكفي أن يلبسوا أقنعةَ تغيير هُويَّاتهم، فهم يخضعون يومياً لفحص دم في الانتماء الوطني الجديد، وعندما يتكلمون بلغتهم الأصلية فيما بينهم، يُعَدُّ ذلك عداءً واستهتاراً بالبلد الذي استضافهم.

في العالم الحديث، شرط أرندت للحفاظ على الهُويَّة عند عبور الحدود يكاد يكون مستحيلاً، ففي ظلّ المدّ اليميني الشعبوي العنصري في الدول الغربية، التي يسعى اللاجئون إلى الوصول إليها، أعلنت جميع الأحزاب في هذه الدول، حتّى التي لا تنتمي إلى هذا الطيف السياسي، بما في ذلك أحزاب الاشتراكية الدولية، أنّ اللاجئين خطرٌ يُهدّد هذه البلدان، وعندما يكون هؤلاء خطراً، فإنّ حفاظهم على هُويَّتهم ليس تنوّعاً ثقافياً بالنسبة للقوى السياسية القائمة في هذه البلدان، فهذا الحفاظ يُشكّل خطراً على الثقافة الوطنية ووحدتها، التي يجب على القادمين من وراء الحدود، أن يتركوها هناك، بصرف النظر عن مستوى تكوينهم الهُويَّاتي قبل أن يأتوا لاجئين. وبالتالي، لا يُعترف بأنّ اللاجئين جاؤوا من مجتمعات وثقافات أخرى، وأنّ لديهم وعيهم الخاص في الحياة وطريقة عيشهم، وأنّهم قادرون بهذه الهُويَّة أن يعيشوا في هذه البلدان من دون أن يغيّروا جلدهم، ومن دون أن يُشكّلوا تهديداً لثقافة البلد المُضيف، ومن دون أن يتحوّلوا وطنيين في الدول الجديدة، مبالغين في وطنيَّتهم أكثر من السكّان الأصليين.

> حلّ قضية اللاجئين بالبدل المالي، والتعامل معهم سلعاً قابلةً للبيع والشراء ينزع عنهم الإنسانية

من الغريب أن تعتبر الدول المضيفة أنّ على اللاجئين أن يأتوا صفحةً بيضاءَ ممسوحةً التاريخ السابق والهُويَّة السابقة، وأن يكتبوا في التاريخ الجديد ما يُملى عليهم، وأن يكوّنوا هُويَّاتهم الجديدة مستأصلين هُويَّاتهم السابقة. ففي البلدان الجديدة يعامل اللاجئون كأنّهم سقطوا من السماء، أو قَدِموا من الغابات، وعليهم أن يتعلّموا، ليس اللغة الجديدة فحسب، بل أيضاً كيف يعيشون الحياة، حياتهم. وإذا اعتمدوا على تجاربهم السابقة في الحياة التي عاشوها، ومارسوا ثقافتهم بما يتناسب مع هذا التاريخ، وبما لا يتعارض مع الحياة الجديدة، يقع هذا السلوك في إطار الإدانة، بوصفه ليس «موديلاً» ألمانياً أو سويدياً أو هولندياً... إلخ. عندما آتي لاجئاً إلى هذه البلدان، وبصرف النظر عن تجربة الحياة التي راكمتُها، والمهنة التي مارستُها، وعن تكويني الثقافي والفكري كلّه، عليّ أن أتحوّل «نموذجها الوطني». على اللاجئ أن يكون «وطنياً» في البلد المُضيف، في الوقت الذي باتت الوطنية «موديلاً» قديماً في عالم اليوم. المشكلة المُعقّدة التي تعاني منها البلدان الأوروبية، أنّها في الوقت الذي يسود فيها العداء الشديد تجاه اللاجئين، فإنّها لا تستطيع العيش من دونهم، بحكم البنية السكّانية الهرمة، خاصّة مع بدء تقاعد مواليد عقد الستينيّات من القرن الماضي في هذه الدول، وهو جيل الطفرة السكّانية في أوروبا. ليس هناك حلّ لهذه المشكلة سوى باللاجئين، لكنّ هذه البلدان تريد هجرةً انتقائيةً، وهذا غير ممكن في المدى المنظور، أيّ أنّها تريد اللاجئين لحلّ مشكلاتها، من دون أن تحلّ مشاكلهم.

طبعاً، في البلدان الأوروبية انتهت فترة الترحيب والتسامح مع اللاجئين منذ موجة العام 2015، وتبعات هذه الموجة ما زالت قائمةً، وهناك كثير من سياسات الدول الأوروبية التي تريد التخلّص من اللاجئين القدامى، وهذا بات يستهدف حتّى اللاجئين الذين حصلوا على المواطنة في هذه البلدان، من خلال مِنَح ماليّةٍ، أي شراء عودتهم وجنسياتهم بالمالِ على أن يعودوا إلى أوطانهم السابقة. وهذا ما دفع الحكومة السويدية اليمينية إلى تعيين مُحقّق من أجل دراسة «عودة اللاجئ في مُقابل المال»، ولم تعجب نتائج التحقيق حزب ديمقراطيو السويد (العنصري)، لأنّها بيّنت، أنّه حتّى لو رُفِع المُقابل المالي إلى 350 ألف كرونة (ما يعادل حوالي 35 ألف دولار)، فإنّ من سيعود لن يتجاوز 700 شخص سنوياً، وهو ما جعل هذا الحزب يطالب بإعادة الدراسة.

التعامل مع اللاجئين بهذه العدائية، والطلب منهم أن يفعلوا كلّ شيء من أجل أن يتكيفوا مع السويد، من دون أن يكون هناك أيّ مسؤوليات على السويد تجاههم، كما يطالب هذا الحزب الذي يحوز تأييد حوالي ربع السكان هناك، يعني أنّ العداء الشديد للاجئين ليس له نهاية، في المدى المنظور على الأقلّ. وليس غريباً، أن يتحمّل اللاجئون، مع سياسة هذا الحزب وأمثاله في أوروبا، بوصفهم الطرف الأضعف، المشاكل والتعقيدات كلّها التي تعيشها هذه البلدان، من الأزمة الاقتصادية، إلى زيادة الجريمة في المجتمع، وصولاً إلى استيراد العنف الأسري لهذه المجتمعات. التعامل مع مشكلة اللاجئين بوصفها قضيةً قابلةً للحلّ بالبدل المالي، أو ببناء معتقلات لهم، كما مشروع المعتقلات البريطاني في رواندا، ومشروع المعتقلات الايطالي في ألبانيا، لا تمثل حطّاً من قدر اللاجئين ومكانتهم في البلد، والتعامل معهم بوصفهم سلعاً قابلةً للبيع والشراء فقط، بل هو نزع الإنسانية عن اللاجئين، وهو ما فتح (ويفتح) الطريق للتعامل معهم بوصفهم بشراً أقلّ قيمةً من المواطنين الأصليين، وهو ما يضع القيَم كلّها التي تدّعيها هذه الدول من حقوق الإنسان والمساواة والعدالة بوصفها منجزاً غربياً متحقّقاً موضع التساؤل الجدّي.

(كاتب فلسطيني في استوكهولم)

شهداء أحياء لن يصعدوا كليمنجارو

جورج كعدي

لأنّهم كُثر هذه المرّة، وبالآلاف، لن يكون في مستطاعك أيّها الروائيّ الموغل في مأساة فلسطين، إبراهيم نصر الله، أن تصحبهم في رحلة صعود إلى قمّة جبل كليمنجارو. هم كُثر اليوم، فما عساك أن تفعل من أجلهم؟ وأيّ رواية، بل ملحمة روائية، ستكتب عنهم؟ ... كان منطلق «أرواح كليمنجارو» (دار بلومزبري ومؤسّسة قطر للنشر، 2015) صعودكَ بنفسك إلى قمّة الجبل التنزانيّ برفقة الفتى معتصم أبو كرش (13 عاماً) من غزّة، والفتاة ياسمين النجار (17 عاماً) من نابلس، وكلاهما فقد ساقاً، إمّا نتيجة عنف المحتلّ (معتصم) أو بسبب حادثٍ (ياسمين). وكانت البطلة الفلسطينية في تسلّق الجبال، سوزان الهوبي، أوّل امرأة عربية تبلغ قمّة «إيفرست»، حدثتكَ أواخر سنة 2013 عن مشروع تنظيم رحلة إلى قمّة جبل كليمنجارو مطلع السنة التالية، دعماً لجمعية إغاثة أطفال فلسطين التي تولّت علاج ألوف الأطفال الفلسطينيين، الذين بُترت لهم أطراف أو فُقئت أعينهم أو تعرّضت أعضاؤهم الداخلية لأذىً بالغ. وحين علمتَ أنّ المتطوّعين سيرافقون في رحلة الصعود طفلَين فلسطينيَين من فاقدي الأطراف، أدركتَ بحسّك الرهيف والإنسانيّ أنّ في الأمر تحدّياً وامتحاناً لك كاتباً، وأنّك بمشاركتك في هذه المغامرة ستتمكّن من كتابة الرواية التي لطالما تمنّيتَ أن تكتبها. وتمت الرحلة المُغامِرة بنجاح، ثمانية أيّام صعوداً إلى القمّة ونزولاً من الخمسة آلاف متر ارتفاعاً، مثمرةً نجاحاً بطولياً لمعتصم وياسمين، ولكَ رواية مُؤثّرة في 384 صفحة، مفعمةً بالعِبَر الإنسانية والفلسفية والتأمّليّة. لكنّ موضوعنا هنا ليس روايتك المُلهِمة، بقدر ما هو طرح السؤال على أنفسنا وعلى العالم كلّه، وعليك إبراهيم نصر الله في الوقت نفسه؛ كيف يمكن التعامل مع مأساة ألوف الأطفال والفتية الذين فقدوا، وما برحوا يفقدون يومياً، أطرافاً من أجسادهم، يداً أو ساقاً أو قدماً؟ وكيف نصف معاناة هؤلاء الشهداء الأحياء، التي لو أسقطناها على أنفسنا أو على ولد من أولادنا لألفينا الموت أهون من أن يعيش إنسان (خاصّة إن كان لا يزال طفلاً) بلا يد أو ساق، أو بلا اليدين أو الساقين، وأن يُكمل حياته بأوضاع مماثلة؟!

> من أفظع ما شهدته عملية الإبادة الوحشية في غزّة جراحات بتر الأطراف من دون تخدير

أضاءت «أرواح كليمنجارو» ما اجْترحَته المغامرة من تغيير في نفسية بطليها المُعوَّقَين بعد الرحلة. بيد أنّ السؤال المُحرج يبقى: مَنْ يصطحب «أكبر مجموعة من الأطفال مبتوري الأطراف في التاريخ»، بحسب وصف الجرّاح الفلسطيني، غسّان أبو ستّة، شريك المعاناة والشاهد على الصمود التاريخي في غزّة، وقد فاق عددهم بحسب إحصاء نشرته «العربي الجديد» (20 مايو/ أيّار الفائت) أربعة آلاف حالة (من الأطفال فقط) من أصل 11 ألف حالة بتر؟ لكي يُشفى هؤلاء نفسياً ويتقبّلوا واقعهم الجديد، من يستطيع تنظيم رحلة صعود قمم لهم، مثل معتصم وياسمين؟ ... المصاب عظيم يتجاوز بكثير القدرة على توصيف المأساة التي يعيشها شهداء غزّة الأحياء، وهم في معركة بقاء وتعايش مرير مع إعاقاتهم، شديدة الإيلام لهم ولذويهم (إن هم باقون أحياءً)، ولجميع الذين يقاسمونهم شعور الألم.

كشف المفوّض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، فيليب لازاريني، أنّ الإبادة الحاصلة في غزّة تُسفر يومياً عن فقدان عشرة أطفال ساقاً أو ساقين (!) والأطفال الذين يُنتشَلون من تحت الأنقاض يخرجون مبتوري الأرجل أو الأيدي، ولا تتوقّف مأساتهم عند انتشالهم، بل تمتدّ إلى المضاعفات المميتة بسبب الافتقار إلى العلاج الطبّي الملائم، الذي كان ممكناً لو وُجد أن يُجنّب كُثراً منهم عمليات البتر. معظم الأحيان لا يمتلك الأطبّاء الفلسطينيون الأبطال خياراً سوى البتر، فلا مجال لنقل الدم بسبب فقدانه، ولو نزفت اليد أو الساق لوجب بترها. ومع عدم إمكان غسل الجرح على الفور، تتطوّر الحالات إلى «الغرغرينا»، التي تستلزم بتراً. أضف أنّ لا مسكّنات ألم بعد عملية البتر، وبخاصّة للأطفال الأشدّ تألّماً. والأطفال الذين بُترت أطرافهم يحتاجون، بحسب الدكتور غسّان أبو ستّة، إلى ثماني أو اثنتي عشرة عملية جراحية أخرى، أي متابعة علاج، وهذا غير متوافر في واقع غزّة المرير. ويواجه الأطفالُ تحدّياتٍ إضافيةً تتعلّق بالنموّ وتكييف الأطراف الاصطناعية، التي تحتاج إلى تعديلات متواصلة لمواكبة نموّ الطفل وتدخّلات طبّية دائمة، وهذا غير متوفر. أضف إلى ذلك كلّه الصدمات النفسية من فقدان الأطراف والدعم العائلي معاً، فهؤلاء الأطفال يُكابدون ألماً مضاعفاً، جسدياً ونفسياً. ووسط هذا الواقع المأساويّ المُظلم، برزت مبادرة «استعادة الأمل» الأردنية لدعم مبتوري الأطراف في غزّة، بغية تحسين حياة هؤلاء الأطفال وتقديم الدعم اللازم لهم ولذويهم (إن كان هؤلاء أحياءً)، ويُرَوَّدون بأطراف اصطناعية متطوّرة تُسعفهم في القدرة على الحركة والاستقلالية. كما تشمل المبادرة برامجَ تأهيلٍ وتدريب للأطفال وأسرهم. من أفظع ما شهدته عملية الإبادة الوحشية في غزّة جراحات بتر الأطراف من دون تخدير، فخلال هذه العمليات التي ترافقها آلام لا تحتمل، تتعرّض الأنسجة والعضلات والأعصاب للقطع، ما يحفّز مُستقبلات الألم في الجسم مباشرة بسبب غياب التخدير، الذي يُعطّل تلك المُستقبلات ويمنع إشارات الألم من الوصول إلى الدماغ. ويستمرّ الألم المرافق لعملية البتر بعد الجراحة بسبب الالتهابات، ما يجعل تجربة البتر بلا تخدير واحدة من أقسى التجارب التي يعيشها إنسان غزّة، إن كان طفلاً أو بالغاً.

فاقت أشكال الفظاعات وأنواع الألم ومستوياته أيّ مثيل لها في سجلّ الإبادات والحروب. وحشيّة صهيونيّة بلا شبيه تاريخياً. ثمّة ما يتجاوز الوصف والكلام. وثمّة ما يحضّ على القول، عذراً حضرة الفيلسوف لايبنتز، هذا أوحش العوالم الممكنة، لا أفضلها كما في مقولتك المتفائلة والذائعة، المتهافتة فوق أرض غزّة، المسقيّة بدماء الشهداء ودموع الأطفال.

(كاتب وأكاديمي لبناني)

أفريقيا... الانتخابات وأمل التغيير

سمير حمدي

بدأ الموسم الانتخابي 2024 في أفريقيا (19 انتخابات رئاسية وتشريعية) في يناير/ كانون الثاني الماضي، بطريقة غير واعدة ومثيرة للقلق على أقلّ تقدير. وبعد إعادة انتخاب رئيس جزر القمر، غزالي عثماني، لولاية خامسة، في ظلّ تلاعب بالدستور والنتائج المشكوك فيها، ورغم اندلاع مظاهرات عنيفة في العاصمة موروني، وسقوط قتلى وجرحى، أصبح بقاء الرئيس غزالي واقعاً. لم تخرج غالبية الانتخابات التي شهدتها القارّة عن هذا السياق الذي شهدته جزر القمر، فالاقتراع العام، بعيداً من أن يكون تعبيراً عن الإرادة الشعبية، أصبح الوسيلة التي يستمرّ بها النظام السياسي السلطوي، ومن ثم تصبح المشاركة الشعبية مُجرَّد واجهة للتزييف الانتخابي، وهو ما يُفسّر حالات العزوف الواسعة التي شهدتها الانتخابات في دول مختلفة.

يأخذ التزوير، وهو الظلّ المرتبط بأيّ شكل من أشكال الاقتراع، بُعداً جديداً هنا، فبمُجرَّد أن تصبح السلطة مُطلقة، فإنّها تكفّ عن أن تكون قابلةً للتداول أو مدخلاً للتغيير السلمي. إنّ تطبيق الديمقراطية الشكلية في ما يخص الفئات الحاكمة الأفريقية لا يمكن أن تستمرّ إلّا من خلال التزوير المُتعمَّد للانتخابات، والتحكّم في قوانينها، وتحديد قائمة المُرشّحين بما يناسب الحاكم المُستبدّ، وهو ما يمكن ملاحظته في نماذج مختلفة مثل جزر القمر ورواندا ومصر والجزائر أو حتّى تونس، حيث يمنع المُرشّحون لإفساح المجال للرئيس الحالي ليخلف نفسه.

> يستطيع المواطنون التحكّم في ديمقراطيتهم ومساءلة حكّامهم، وإدراك الناس لقوتهم في الدفاع عن حقوقهم سيوقف الحكّام عن تجاوز القانون

إنّ الاستيلاء على السلطة من طريق انقلاب عسكري أو دستوري، يتبعه غالباً التأهيل من خلال صناديق الاقتراع، ولكن بقدر ما يسمح بتركيز السلطة في يد الحاكم المطلق. من ثمّ، نفهم أنّ المنافسة تصبح ممكنة فقط إلى الحدّ الذي تسمح فيه للحاكم بأن يكون مُرشّحاً مميّزاً، فهو يقترحها ويضع قوانينها، بل يُحدّد من يشارك فيها. إنّ المنافسين في نظر الدكتاتور الأفريقي ليسوا أهلاً لخلافته، كما لا يرقى أيّ منهم إلى مستوى البلد الذي يُجسّد الديكتاتورُ وحدته الوطنية وسلامة أراضيه. وعلى هذا، يكون انتخاب الحاكم المُطلق بالضرورة «جماهيرياً» و«إجماعياً»، حتّى إن كانت نسبة المشاركة الشعبية مُتدنّية، ويصبح تزوير الانتخابات ديمقراطياً. بمعنى أنّ المُستبدّين يقبلون الآن الانتخابات التي تحظى بقبول الرأي العام الدولي. ومن هنا جاءت خصوصية «الديمقراطية الأفريقية»، التي ارتبطت بهذه الأنظمة الجديدة، إذ يُتصوَّر وجود الانتخابات الشكلية على أنّها الديمقراطية. تفرّد الديكتاتوريات الأفريقية الجديدة، التي أقرّها التصويت، لا يرجع إلى الاقتراع العام، بقدر ما يرجع إلى أسلوب تنفيذه. ففي النموذج الانتخابي لدولة الكونغو جرت عملية انتخابية (مارس/ آذار 2002) هدفها إضفاء الشرعية السياسية على استيلاء ساسو نغيسو على السلطة، وبعد إجراء استفتاء على دستور مصمّم خصيصاً لهذا الأخير، لم تكن الانتخابات ممكنةً إلّا بعد الإدانة غيابياً لمنافسَيه الرئيسَين، الرئيس السابق باسكال ليسوبا، وعمدة برازافيل برنارد كوليلاس، وهو ما سنراه يتكرّر في الحالة المصرية ضدّ المُرشَّح أحمد الطنطاوي، منافس الرئيس عبد الفتّاح السيسي، وفي ما يجري حالياً في تونس ضدّ المُرشّح العياشي الزمّال، وباقي المُرشَّحين، الذين استبعدوا من المشاركة رغم قرار المحكمة الإدارية بوجوب إعادتهم إلى السباق. كيف يمكننا أن نُفسّر النكسات التي تعانيها أفريقيا في ما يتعلّق بالديمقراطية والتنمية؟

ترجع جذور حركات التمرّد والانقلابات وعدم الاستقرار إلى بطء التنمية، وسوء الإدارة، وطبيعة التحوّلات الديموغرافية في القارّة. ويأتي هذا كلّه في وقت يعاني فيه الاتحاد الأفريقي حالة ركود. أولاً، المواطنون وحدهم يستطيعون التحكّم في ديمقراطيتهم وضمان مساءلة حكّامهم، وإذا أدرك الناس قوتهم في الدفاع عن حقوقهم فسيتوقّف الحكّام عن تجاوز القانون. ثانياً، لا ينبغي للناس أن ينتظروا الانتخابات أو سقوط النظام للمطالبة بتغيير حقيقي في السياسات العامة، إنّ أفريقيا تحتاج إلى مواطنين منظّمين ومتّحدين ومستعدّين للدفاع عن ديمقراطيتهم. ثالثاً، يتعيّن على الزعماء الأفارقة أن يفهموا أنّ السلطة والسيادة المطلقة تقع في أيدي الشعوب، لقد ولّت أيّام اعتبار الناخبين مُجرَّد «كومبارسات» في المشهد، ومع وجود عدد كبير من السكّان الشباب الساخطين والمُعبّئين بفضل الشبكات الاجتماعية، أصبح من الأسهل الآن المطالبة بالمساءلة من خلال المظاهرات. وإذا لم تتحسن الظروف المعيشية، واستمرت إساءة استخدام السلطة، فقد تتكرّر الاحتجاجات والثورات في أفريقيا. إنّ حقبة جديدة آخذة في الظهور، فيمكن لرسالة بسيطة على شبكات التواصل الاجتماعي أن تجمع آلاف المواطنين الذين سيجعلون أصواتهم مسموعة.

(كاتب تونسي)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads